



في مقابلة مع كتاب "دراسات" السنوي، البروفيسور اورن يفتاحئيل،

## مهم أن نتوحد ونتكاتف وأن نبادر ونطرح مخططات بديلة وأن نكون حاضرين دائما في كل هيئة تبحث قضايا المواطنين البدو كي يتحقق لنا التغيير الذي نريد

حاوره مهند مصطفى

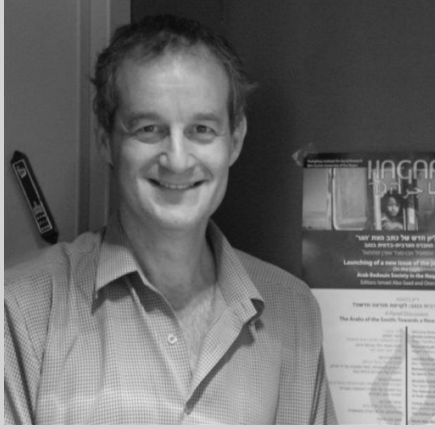
محاضر في كلية الدراسات الأكاديمية - أور يهودا وباحث في مركز «دراسات»

شمال بئر السبع، الجهود الكبيرة لشراء الأراضي من طرف جهات صهيونية ويهودية كانت في سنوات الثلاثينيات. وقد أثمرت عملية الاستيطان من الناحية الجيوسياسية الصهيونية، حيث أثرت على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة. فحسب القرار 181 فإن النقب ليس كله، ليس كما هو الآن، 80% من النقب الحالي كان جزء من الدولة اليهودية، أما المناطق التي تسمى اليوم "عراد" و"كسيفة" كان جزء من الدول العربية. كما ان المناطق الشرقية لغزة، من الفلوجة لغزة، كانت ضمن الدولة العربية، ما يسمى اليوم اوفكيم وسديروت. لكن غالبية النقب كان ضمن الدولة اليهودية وذلك بسبب الاستيطان في النقب بالأساس وبسبب الضائقة الكبيرة للاجئين اليهود من أوروبا. فالنقب أرض واسعة يمكن توطين اليهود فيها، حيث سكن النقب في تلك الفترة 70-100 ألف بدوي، لهذا كان النقب هاما جدا في الحركة الصهيونية. ومع ذلك يمكن القول ان النقب كان هامشيا في الحركة الصهيونية حيث ان المجهود الاستيطاني كان في المركز وفي الشمال والقدس.

بعد قيام الدولة، بدأت المؤسسة التخطيطية الإسرائيلية من الانتقال من التفكير التخطيطي من مرحلة ما قبل الدولة، "الييشوف"، الى مرحلة التخطيط من خلال تفكير دولتي، يهدف ليس فقط الى السيطرة بل فرض السيادة، اين كان النقب في هذا التفكير التخطيطي وخصوصا وان التركيز على شمال البلاد؟

بروفيسور يفتاحئيل، دعنا نفتح اللقاء بعرض مكانة النقب في مشروع الحركة الصهيونية على مستوى الفكر والتخطيط؟

للنقب مكانة في الحركة الصهيونية، ومع هذا كان هنالك عدم وضوح حول وضع النقب ومكانته السياسية في الثلاثينيات وحتى بداية سنوات الأربعينيات، وذلك فيما يتعلق بالسؤال حول ما إذا كان النقب جزء من الدولة اليهودية أم لا. كل الحدود لها علاقة بالتاريخ. والنقب من ناحية دينية وتاريخية هو ليس بالضبط جزء من أرض إسرائيل، حيث قام الانجليز والفرنسيون بتقسيم البلاد وحولوا هذه البقعة تحديدا الى الأرض المقدسة التي نتصارع عليها. حسب التاريخ والميتوس العبري والتوراتي، تنتهي الأرض المقدسة في منطقة بئر السبع. في سنوات الثلاثينيات بعد لجنة بيل، فهم اليهود ان الحركة الوطنية الفلسطينية قوية في الشمال، وضعيفة في النقب، وان الكثير من البدو هم عمليا ليسوا فلسطينيين، كما أن جزء منهم لم يرغب بالانضمام الى قيادة الحركة الفلسطينية، فقامت الحركة الصهيونية في الاهتمام أكثر بالنقب. كما أن المكان في النقب كان واسعا. تكون النقب نتيجة التقسيم الذي أحدثه الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى، لم يكن هنالك تحديد لهذه المنطقة تحت اسم "النقب". في سنوات الثلاثينيات والأربعينيات، بدأت عملية شراء للأراضي والاستيطان في النقب. ولكن هذه الجهود كانت ثانوية. كانت عملية الشراء الأولى في العام 1914، في منطقة الجمامة من قبيلة العطاونة، ولكنه كان محدودا، وكان



## بروفيسور أورن يفتاحيل - بطاقة هوية

البروفيسور يفتاحيل هو محاضر في كلية الجغرافيا والتنمية البيئية في جامعة بن غوريون في بئر السبع. متخصص في العلاقات الحيزية والتخطيط ونظام الحكم والتخطيط. قام بالتأسيس النظري لنموذج النظام السياسي «الانثوقراطي» الذي يقوم من خلاله بنقد الديمقراطية الإسرائيلية. وهو نموذج يربط ما بين السياسات التخطيطية والحيزية والنظام السياسي. البروفيسور يفتاحيل شخصية فاعلة في القضايا الاجتماعية والجماهيرية والسياسية وخصوصاً في قضايا الأرض والتخطيط في النقب، من خلال وقوفه المهني والسياسي مع نضال السكان العرب في النقب. فهو يعمل منذ العام 1998 في المجلس الاقليمي للقرى غير المعترف بها، وهو يشغل حالياً منصب رئيس مجلس ادارة منظمة «بتسيلم». كما انه فاعل ضمن الطواقم المهنية لحركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل. ألف البروفيسور يفتاحيل عشرات الكتب والمقالات العلمية في اللغات الانجليزية والعربية والعربية، ويعتبر من الأسماء الهامة على المستوى العالمي في الكتابة والبحث والتنظير العلمي في مواضيع الحيز والتخطيط ونظام الحكم وعلاقته بالحيز. يصدر له قريبا كتابا عن جامعة هارفارد مع البروفيسور اسماعيل أبو سعد و د. أحمد أمارة، بعنوان Indigenous Justice (in)، وهو كتاب يعالج قضية العرب الفلسطينيين في النقب.

بعد قيام الدولة بذلت جهود كبيرة لتهويد النقب، كما هو الحال في باقي مناطق الدولة الجديدة، وكان ذلك في تهجير غالبية البدو حوالي 80% منهم إلى قطاع غزة والأردن، ومن ثم تركيز الباقي في منطقة تسمى السياج شرق بئر السبع، وإقامة أكثر من 120 تجمعاً يهودياً في النقب، غالبيتها أقيمت على أراضي البدو، وذلك من خلال الإبقاء على البدو تحت الحكم العسكري. في السبعينيات بدأت الدولة بعملية تمدين البدو (أي نقلهم إلى تجمعات كبيرة ثابتة)، حيث قررت الدولة بقرار ذاتي دون الرجوع إلى البدو، ومن خلال سياسة قسرية، بنقل البدو إلى تجمعات ثابتة. وحاولت نقل قسم منهم إلى يافا واللد والرملة. لكن كانت الاستراتيجية الأساسية إقامة سبع بلدات بدوية، وحتى التسعينيات كانت هذه الاستراتيجية، وكانت الحكومة تؤكد على سبع بلدات لا غير. طبعاً كان هنالك مئات القرى وكانت قائمة قبل قيام الدولة ولم ينتقل أهلها إلى هذه البلدات. ليس هنالك محور واحد للأزمة والصراع بين البدو والدولة، هنالك مشكلة التخطيط، الأرض، المواطنة، التمييز، وهي قضايا متمازجة مع بعضها البعض ولكنها ليس بنفس القدر من الأهمية، فمثلاً، حجم الصراع بين البلدات الثابتة ليس كما هو الحال مع القرى غير المعترف بها.

بعد إقامة البلدات السبع رأت الدولة أن نصف البدو لم ينتقلوا إليها، كما إن البلدات نفسها كانت تعاني من التمييز الصارخ في كل المجالات. وهكذا بدأ المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها التخطيط للقرى غير المعترف بها، وبذلك دخلت هذه القرى إلى الخطاب السياسي للمرة الأولى، وبينما حجم التمييز وبينما، من خلال التخطيط، أنه يُمكن للسكان أن يبقوا على أرضهم، بدأ هنالك تغيير، من خلال ما أسماه «الاعتراف الزاحف»، أي إنهم بدؤوا يعترفون شيئاً فشيئاً ببعض القرى، حيث اعترفوا حتى الآن بإحدى عشرة قرية. لكنه اعتراف جزئي، فليس هنالك لأي شخص من سكان هذه القرى إمكانية (ما عدا طرايين بجنب عومر) استصدار رخصة بناء، وعلى الرغم إن مجرد الاعتراف هو خطوة إيجابية إلا أنها لا تزال جزئية. حيث أن هنالك 35 قرية يسكنها 90 ألف مواطن غير معترف بها. كما أن تقرير «برافير» الذي صدر مؤخراً لا يضمن لهم الاعتراف.

حتى الآن تحدثنا عن موضوع التخطيط، دعنا ننتقل إلى موضوع الأرض، وهي مسألة لا تقل أهمية عن موضوع التخطيط، وموضوع الأرض ليس قضية حيزية فقط، بل تتعلق، أيضاً، بالرواية التاريخية للعرب في النقب؟ والنقاش حول الملكية في هذه المنطقة؟



تقديم 200 دعوى وفازت فيها جميعا مستغلة السابقة القضائية في المحكمة العليا التي كانت في العام 1984 (قضية الهواشلة) التي تمنح الاعتراف للبدو بأراضيهم التاريخية. والمشكلة أن البدو لم يأتوا جاهزين إلى المحكمة، غالبيتهم لم يحضروا جلسات المحكمة، ومن حضر منهم لم يكن جاهزا كفاية، بدون محامين بدون دعم مادي. والدولة، كما تعرف، أكثر قوة، حيث ربحت كل هذه القضايا وقامت بتسجيل الأراضي على اسمها. طبعاً، لم يقبل البدو هذه القرارات التي تسلبهم أراضيهم التاريخية لأسباب فنية تتعلق بتسجيل الأراضي في عام 1921، وعلى هذه القضية يدور الصراع بين الدولة والبدو الذين لم يقبلوا قيام الدولة بتسجيل أراضيهم كأراضي دولة. وقد أدرك البدو أن عليهم البقاء والصمود على أراضيهم. وهذا ما حصل.

لهذا توجه السكان إلى النضال القضائي والتخيطي. وقد كنت مشاركاً في هذه النضالات، وفي قضية نور العقبي. قمنا بعملية تحدي للمقولة القضائية أن النقب هو أرض دولة، وليس للبدو فيه أي ملكية. طبعاً، هذه القضية موجودة في المحكمة وأتوقع أن نخسر فيها لأن المحكمة المركزية لا تستطيع أن تغير حكماً قضائياً للمحكمة العليا. لكننا سوف نستمر فيها إلى المحكمة العليا وهناك يمكن أن يحدث أي شيء.

#### بعد أن تحدثنا عن موضوع التخطيط والارض، كيف تقرأ توصيات لجنة برافر ومن قبلها توصيات لجنة غولدربرغ؟

جاءت لجنة برافر لتطبيق توصيات لجنة غولدربرغ التي كانت بخيلة في موضوع الأرض، ولكنها مكنت من الاعتراف بالقرى قدر المستطاع، ولي الكثير ما يقال على مقاطعة العرب للجنة غولدربرغ، حيث أنهم تركوا البدو لوحدهم في مواجهة سلطات الدولة. ونفس الأمر يعود على نفسه في لجنة برافر. على كل حال، جاءت لجنة برافر لتطبيق توصيات لجنة غولدربرغ، ومع صعود حكومة اليمين المتطرف برئاسة نتنياهو بدأت الحكومة العمل على إجهاد هذه التوصيات. جاءت لجنة برافر وأعطت مساحات أكثر من الأرض للبدو مقارنة مع لجنة غولدربرغ، أي حوالي 50% من الأرض التي يطالب بها السكان هناك، بينما أعطت لجنة غولدربرغ 25%. إلا أن لجنة برافر كانت متشددة في موضوع الاعتراف بالقرى العربية. أخذ بيد واحدة وأعطت باليد الأخرى.

وعندما جاء عميدورور (وهو مستشار الأمن القومي لرئيس الحكومة - المحرر) وراجع توصيات برافر كان هنالك تغييرات معينة على توصيات لجنة برافر. بقيت هنالك أمور غير واضحة مثل هل سيتم إعطاء العازمة الإمكانية لتقديم طلب ملكية على الأرض، أو قضية إدخال أرض مصادرة في إطار تسوية

لقد تم تركيز البدو في منطقة تصل مساحتها إلى حوالي مليون دونم، ولكن في داخل هذه المنطقة كان هنالك تجمعات يهودية، أيضاً، مثل ديمونا وعراد. يسكن غالبية البدو في هذه المنطقة قبل قيام الدولة، وقد عاشوا في ظروف صعبة جداً. وعندما بدأت عملية الاعتراف الزاحف، بدأ قضية الأرض تظهر من جديد، حيث أنه لم تستكمل في منطقة النقب عملية تسوية الأراضي. تصل مساحة النقب إلى 12 مليون دونم، ويطالب البدو بـ 900 ألف دونم منها، حوالي 8%، وبعد الكثير من السنوات، وبعد مصادرة الأراضي في النقب مثل في غرب النقب، والبدو يعيشون اليوم على 400 ألف دونم. وتعتبر هذه المساحة قليلة في النقب، وهي مساحة هامة وبارزة بسبب قربها لبئر السبع.

فقط في سنوات السبعينات أعطت الدولة الإمكانية للبدو أن يقدموا دعاوي حول الأراضي. وقبل ذلك كانت تعتقد أن البدو سوف ينتقلون إلى البلدات الثابتة وبذلك تحسم موضوع الأرض. إلا أن قضية الأرض كانت قضية مبدئية وقضية تاريخية لم تتمكن الدولة من تغييبها من وعي البدو في النقب. الذين لم ينسوا حقهم على الأرض وفيها. وفي السنوات 1971\1972\1973 تقدم البدو بدعاوي ملكية في المناطق التي سمحت الدولة بتقديم طلبات حولها. وقد تقدم البدو بحوالي 3220 طلباً ملكية للأرض، قبل الجزء الأكبر منها بينما لم يقبل بضع مئات منها قدمتها قبيلة العزازمة، لا يزال في المداولات القضائية. تناولت هذه الطلبات حوالي 900 ألف دونم، تجاهلت الدولة هذه الادعاءات. ويُشار إلى أن سلطة الانتداب اعترفت بملكية البدو على الأرض، والدليل على ذلك هي الأراضي التي اشترتها «الكيرن كيمت»، وتم تسجيلها. فقد اشترت «الكيرن كيمت» 66 ألف دونم وتم تسجيلها. وهذا يعتبر اعترافاً بملكية المالكين السابقين على الأرض.

وقد اتبعت الدولة أسلوباً لمصادرة الأراضي في النقب شبيهاً بأسلوب السيطرة في الضفة الغربية، حيث جاءت الدولة وأعلنت عن مناطق معينة كأراضي دولة. وفي هذا الموضوع قامت إسرائيل بالتحايل على القانون العثماني والقانون البريطاني، وذلك للإدعاء لاحقاً أن هذه الأراضي ليست أرض للبدو بل هي أرض موات، بسبب أن البدو لم يقوموا بتسجيلها في 1921. طبعاً، لم يقبل البدو هذا الأمر، فلا يعقل أن يتم سلب أراضيهم لأن جد جدهم لم يسجل هذه الأرض. حتى الآن لا تزال هذه القضية عالقة، حيث أن قضية الملكية على الأرض تؤثر على مسألة الاعتراف بالقرى البدوية، حيث أن المسائل متشابكة ومتقاطعة بعضها مع بعض.

قبل خمس سنوات اتخذت الدولة خطوات لحل هذه القضية لصالحها. رفعت دعاوي قضائية على البدو أمام المحكمة. وتم



«وقد اتبعت الدولة أسلوبا لمصادرة الأراضي في النقب شبيها بأسلوب السيطرة في الضفة الغربية، حيث جاءت الدولة وأعلنت عن مناطق معينة كأراضي دولة. وفي هذا الموضوع قامت إسرائيل بالتحايل على القانون العثماني والقانون البريطاني، وذلك للدعاء لاحقا أن هذه الأراضي ليست أراض للبدو بل هي أراض موات، بسبب ان البدو لم يقوموا بتسجيلها في 1921. طبعاً، لم يقبل البدو هذا الامر، فلا يعقل أن يتم سلب أراضيهم لأن جد جدهم لم يسجل هذه الأرض. حتى الآن لا تزال هذه القضية عالقة، حيث أن قضية الملكية على الأرض تؤثر على مسألة الاعتراف بالقرى البدوية، حيث أن المسائل متشابكة ومتقاطعة بعضها مع بعض.»

البدوية التي كانت. وفي النهاية صدقت على جزء من مطالبهم، ليس 100% طبعاً. ولكن لو كانت المشاركة فاعلة ومنظمة وموحدة لكل المؤسسات العربية في لجنة غولدرغ ربما كانت النتائج ستكون أفضل مما تم التوصل عليه. وفي النهاية كانت قرارات غولدرغ قوية في الجانب التخطيطي وضعيفة في قضايا الأرض. وهذا نابع اننا في المجلس الاقليمي كنا لوحدنا وتخصصنا كان بالاساس في الجانب التخطيطي، ولكن لم يشارك محامون عرب أو مؤسسات حقوقية عربية في أبحاث اللجنة، ونحن لسنا حقوقيين أو محامين، لهذا كانت قرارات اللجنة قوية في الجانب التخطيطي وضعيفة في قضايا الملكية على الأرض. كانت لي مشكلة كبيرة من موضوع المقاطعة لأن المؤسسات والقيادات العربية تركت الشريحة الأكثر ضعفاً في المجتمع العربي لوحدها في اللحظة الأكثر مصيرية بالنسبة لها.

بصراحة، هل ترى أن المجتمع العربي الفلسطيني ككل يملك الوعي لأهمية قضية النقب، وخصوصاً أننا نتحدث عن عشرات الآلاف من الناس والأطفال يعيشون في قرى غير معترف فيها ينقصها الحد الأدنى من شروط الحياة الحديثة؟

على مرّ السنوات لمسنا الكثير من الإهمال في قضية النقب.

الأراضي. مثلاً، في البداية قال برافر نعم، وبعد ذلك قال لا. في النهاية تحاول توصيات لجنة برافر إعادة تنظيم الحيز في النقب، من خلال عملية تبديل أراض ونقل قرى من مكان إلى آخر وتجميع البدو مرة أخرى. لهذا، يجب عدم النظر إلى قضية الأرض فقط كما عرضتها لجنة برافر بل إلى موضوع التخطيط، أيضاً. فالقضية ليست فقط عدد الدونمات بل أين سيتم إعطاؤها للبدو. كما سيتم إعطاء امتيازات اقتصادية للبلدات البدوية التي تستقطب عائلات من القرى غير المعترف فيها لتشجيع رؤساء هذه البلدات على استقبال هذه العائلات.

كيف تقيّم النضال العربي على المستوى الشعبي وعلى المستوى القيادي للمخططات التي تنوي الحكومة تنفيذها في النقب اليوم؟

إننا أقوى إذا كنا موحدين في معارضة هذه القرارات. لكن، مقاطعة لجنة برافر لن تكون مفيدة، بل يعزز ذلك من قوة اليمين. يجب أن نشارك في الاجتماعات ونشرح لهم لماذا تتعارض هذه القرارات مع المساواة وحقوق الانسان، ونقدم لهم التخطيط البديل الذي قمنا به، وقد كنت رئيس الطاقم التخطيطي الذي قام بالعمل على خطة بديلة، حيث اقترحت الاعتراف بكل القرى ما عدا قريتين، حيث ان المكان الذي تتواجد فيه يعاني من مشاكل بيئية، مثل قرية وادي النعم. من هذه الناحية، تقدّم الخطة البديلة اقتراحاً أفضل في موضوع التخطيط البديل، وحقوق الإنسان وحتى إنها أقل كلفة. لهذا أقترح على القيادة العربية الوقوف وراء المجلس الاقليمي للقرى غير المعترف بها، وحمل هذه الخطة إلى كل مكان، وأن نثبت أنه يمكن بناء خطة بديلة من الناحية التخطيطية، والأهم أنه علينا ألا نقاطع بل أن نشرح موافقنا وتصوراتنا ولا نترك الساحة فارغة بدون الصوت الذي يطالب بحقوق البدو. مثلاً، في جلسات لجنة غولدرغ، كنا لوحدنا، حيث قاطعت كل المؤسسات العربية للجنة، واعتقد ان الوضع كان سيكون أفضل لو كانت مشاركة فعالة للمؤسسات العربية في لجنة غولدرغ، كما كان الحال في لجنة أور، حيث كانت مشاركة تنظيمية فاعلة للمؤسسات العربية في هذه اللجنة واتت في النهاية ثمارها في تقرير اللجنة.

وبالرغم من مقاطعة المؤسسات العربية للجنة غولدرغ فإنه لم يتم الإعلان بشكل رسمي عن مقاطعة العرب للجنة، فقد استمعت اللجنة إلى شهادات 100 شخصية بدوية. تعتبر لجنة غولدرغ من حيث المبدأ لجنة هامة، فهذه أول مرة يتم تشكيل لجنة برئاسة قاضي محكمة عليا وتستمع الى الرواية العربية الفلسطينية حول ملكية الأرض في النقب من خلال المشاركة



يهودية الذين لهم مصلحة، أيضاً، في حل المشكلة. وغير ذلك لا يمكن أن يكون هنالك تقدم في هذا النضال. خذ مثلاً في قضية العراقيين، فإن الاحتجاج هنالك هو احتجاج عربي يهودي بامتياز. لا بل ان تجند اليهود في موضوع العراقيين كان أقوى من تجند العرب في الدفاع عن العراقيين. أما الجمعيات تحاول التأثير، فمثلاً جمعية حقوق المواطن تحاول العمل، كما ان "عدالة" دخلت النقب وهذا مهم، الا ان قوة هذه المنظمات لا تزال محدودة، هنالك حاجة إلى نضال أكبر وأكثر تنظيماً ومنهجية، ما زال هنالك توجس عند البعض للدخول الى قلب المشكلة والعمل على تحضير برامج ومخططات بديلة وغيرها ومساعدة الناس في الحياة اليومية.

### وهل ترى نقاط ضعف معينة داخل المجتمع العربي البدوي في النقب يعيق نضالهم؟

إن قمع البدو لا يتعلق بالمشاكل الداخلية في المجتمع البدوي، قمع الدولة للبدو نابع من سبب بسيط وهام، وهو ان للبدو الكثير من الاراضي، والدولة تريد هذه الاراضي وهي تريد توطين البدو على أقل مساحة من الأرض. لكن في النضال ضد هذا القمع هنالك نقاط ضعف يجب تجاوزها، وتتعلق بوحدة النضال لجميع العشائر، وكون المجتمع البدوي هو مجتمع عشائري فان من الصعوبة توحيدها جميعاً في نضال واحد ومنظم. وهذا يعود، أيضاً، إلى غياب القيادة العربية السياسية الفاعلة في الموضوع للعمل على ذلك. كما ان مجتمعاً فيه المرأة مغيبة، فان ذلك يشكل، أيضاً، نقطة ضعف في النضال ضد السياسات القمعية. ومن الصعوبة القيام بنضال مشترك بدون النساء. في بعض الأحيان لمشاركة المرأة في هذه النضالات قوة وفاعلية أكبر. في النضالات الشعبية ضد القمع ومصادرة الأراضي فان النضال الشعبي بدون النساء يبقى نضالاً ضعيفاً. أنظر مثلاً كيف أن الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل تقوده نساء. هنالك قلة من القيادات النسوية في المجتمع البدوي التي تشارك في هذه النضالات وهذه نقطة ضعف في النضال الشعبي ضد القمع والتمييز. إن المجموعة البدوية هي مجموعة أصلانية، وهذا مصدر قوة. صحيح إن المجموعات الأصلانية تتعرض لقمع الدولة لها وتركيزها في مناطق قليلة، إلا أنها تشكل في شقها الثاني نقطة قوة على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي. هنالك مشاكل داخلية في المجتمع البدوي ولكن يجب عدم المبالغة فيها، لأن المشكلة الأساسية تبقى السياسات الحكومية ضد هذه المجموعة. لو أن الدولة تعاونت باحترام مع البدو وأعطتهم حقوقهم لكانوا مجموعة قوية وناجحة. من المفارقات أنه بعد أسبوع على تبني الحكومة

يعيش السكان العرب في النقب حالة من التهميش العميق، فهم مهمشون على مستوى النقب نفسه، وعلى مستوى سياسات الدولة وعلى مستوى المجتمع العربي في الشمال. كما أن المرأة العربية مهمة أكثر وأكثر لأنها، أيضاً، مهمشة في المجتمع البدوي إلى جانب مستويات التهميش التي ذكرت سابقاً. ومن المهم أن نذكر ذلك لأن قوة النضال تتعزز إذا أعطيت مساواة للمرأة في المجتمع العربي. ينبغي أن يشارك الجميع في النضال ضد السياسات الحكومية، الرجال والنساء معاً. على خلفية التطورات الأخيرة، رأينا أخيراً لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، وكان لنا لقاءات مع محمد زيدان، إلا أن نضال القيادة العربية لا يزال في الجانب التصريحي والخطابي وليس التنظيمي الفاعل. المطلوب منها هو تنظيم الصفوف وتنظيم المؤسسات الفاعلة وتجنيد الأموال لدعم نضال أهل النقب إلا أنني لا أرى ذلك حتى الآن. على الأقل هنالك الآن اهتمام أكثر في الموضوع. فقد تم إقامة لجنة توجيهية لمتابعة الموضوع. حيث تحاول العمل وإقامة خيمة احتجاج. وهذا مهم. إلا أنهم لا يزالون يقاطعون لجنة برافر. وهو أمر غير مجد وغير صحيح في اعتقادي. كان هنالك مؤتمر في الجامعة حول الموضوع وشارك فيه برافر، إلا أن المتحدثين العرب ألغوا مشاركتهم بسبب وجود برافر في الندوة. أعتقد أن ذلك كان خطأ، أولاً، هنالك جمهور من مئات الشخصيات، وبالمقاطعة تم التنازل عنهم وتركهم لرواية برافر. هم لم يشاركوا في الندوة ليتفاوضوا مع برافر بل ليتحدثوا الى الجمهور. أما الأمر الثاني، فإذا لم نتحدث عن همومك وقضاياك فان ذلك لن يحسن الوضع، أنا اتفق مع الادعاء أنه ينبغي عدم إعطاء شرعية لقوانين تمييزية أو عنصرية، لكن علينا أن نأتي ونقول أن هذه القوانين عنصرية ونبين ذلك للجمهور. كما أن المقاطعة في نظرة تاريخية لم تؤت ثماراً، هل هنالك حالة قاطع فيها العرب في إسرائيل وأدت إلى إنجازات لو قلت لي أن النضال في ام الفحم وسخنين حقق إنجازات معينة في قضايا الأرض والتخطيط من خلال مقاطعة فكنت سأقول أنني أفهم ذلك أو أؤيد ذلك، لكن علينا أن نعلم أن الناس هنا تعاني، تأتي القيادة العربية إلى النقب تلقي خطابات وتعود إلى بيوتها في الشمال. وأهالي النقب يكملون نضالهم بدون كهرباء وماء وأساسيات الحياة. هنالك غضب على القيادة العربية. إلا أنني أقول لهم أنه في النهاية جاءت لجنة المتابعة وتحاول العمل، وأنا لا أؤيد المقاطعة، كما أن النضال يجب ألا يكون عربياً فقط، بل عليه أن يكون عربياً يهودياً، كل المظاهرات والاعتصامات التي تحدث في التجمعات العربية وتغطيها الصحافة العربية ليس لها تأثير فهي لا تؤثر على أحد. هنالك حاجة للنضال العربي اليهودي في قضية النقب. علينا العمل بقوة بشكل مشترك مع جهات يهودية ومع رؤساء سلطات



«في النهاية تحاول توصيات لجنة برافر إعادة تنظيم الحيز في النقب، من خلال عملية تبديل أراض ونقل قرى من مكان إلى آخر وتجميع البدو مرة أخرى. لهذا، يجب عدم النظر إلى قضية الأرض فقط كما عرضتها لجنة برافر بل إلى موضوع التخطيط، أيضا. فالقضية ليست فقط عدد الدونمات.»

#### كلمة أخيرة!

يشكل البدو حلقة واحدة من مشكلة أكبر في دولة اثنوقراطية. ما حدث في إسرائيل في الصيف (حركة الاحتجاج التي عمت الدولة) يفتح بابا للأمل، وأقصد حركة الاحتجاج الاجتماعية، هذه الحركة قادها شباب يهود بالأساس لكن، ليس من اليهود فقط. تعرّضوا لغسيل دماغ ولا يعرفون أوضاع المجتمع العربي على حقيقته إلا أنهم الآن يطالبون بديمقراطية وعدل اجتماعي. يشددون على الخطاب المدني والعدل الاجتماعي. على المجموعة العربية الارتباط مع هذا النضال المدني والاجتماعي لأنه سيؤدي الى ديمقراطية الدولة إذا ما تواصل، ودمقرطة الدولة يتعلق بمستقبلنا جميعا. صحيح أن حركة الاحتجاج ليست سياسية بالمفهوم العام، إلا أنهم يسرون في الاتجاه الصحيح في طرحهم للديمقراطية والعدل الاجتماعي. علينا النضال من أجل منع بيبي وليبرمان من تأسيس أبرتهايد يميني كما يخططون لنا. أقترح على المؤسسات العربية الامتناع عن المقاطعة، لأن الناس تعاني وهناك هموم يومية للناس يجب معالجتها.

توصيات لجنة برافر أقرت الحكومة، في تاريخ 9\16، إقامة عشر تجمعات يهودية جديدة في النقب. وهذا تمييز صارخ في الأسبوع الأول يقرون تهجير قرى عربية في النقب، قائمة قبل قيام الدولة، وفي الاسبوع الذي يليه يقرون إقامة عشر تجمعات يهودية. وهذا التمييز الصارخ يجب توعية المجتمع اليهودي بوقوعه، وعليهم أن يقرروا ماذا يريدون، دولة ديمقراطية أم دولة عنصرية.

نشرت أبحاثا كثيرة عن موضوع التخطيط والأرض والنظام السياسي، والاحتلال الاسرائيلي، كما انك تشغل منصب رئيس إدارة منظمة "بتسليم"، هل ترى تشابها بين قضية العرب في النقب وبين قضايا مصادرة الاراضي والتخطيط الذي يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية؟

هنالك تشابه بين الأوضاع في الضفة الغربية والأوضاع في النقب، فمن الناحية القانونية تحاول إسرائيل في المنطقتين التحايل على القانون العثماني والبريطاني. ففي المنطقة C تحاول الدولة السيطرة على الأراضي بنفس الأسلوب، كما يعيش في الضفة الغربية قبائل بدوية، أيضا (مثل الجهالين)، وتحاول الادعاء أنهم لم يسجلوا أراضيهم بهدف السيطرة عليها وتحويلها إلى أراضي دولة. طبعاً، هنالك تشابه في الهدف الكبير وهو تهويد الحيز الفلسطيني. هنالك، أيضا، هدم البيوت وهو شبيه في الحالتين. هنالك اختلاف وهو أن البدو في اسرائيل هم مواطنون لا يمكن توقيفهم على الحواجز. ويمكنهم العودة إلى قراهم بعد هدمها مثلما فعلوا في قرية العراقيب 28 مرة، حيث لا تستطيع الدولة الاعلان عن المنطقة كمنطقة عسكرية مغلقة. هنالك أدوات مدنية يستطيع البدو استعمالها في نضالهم ولا يستطيع فعلها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة. طبعاً، ينطلق الفلسطينيون من النضال من أجل التحرر الوطني في نضالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي، بينما يعاني البدو من حالة هامشية فهم مهمشون مدنيا إسرائيليا ومهمشون فلسطينيا. لهذا فإن الهوية الواضحة للنضال الوطني في الضفة الغربية هو نقطة قوة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة قياسا بحالة النضال البدوي في إسرائيل. من الناحية التخطيطية، هنالك تقدم معين في النقب، حتى تقرير لجنة برافر الذي نعارضه فإنه يشكل تقدما في التعاطي التخطيطي مع قضية العرب في النقب. حيث يقترحون 50% من الأرض للبدو، كما تم الاعتراف بإحدى عشرة قرية. في الضفة الغربية ليس هنالك اي تقدم في هذا المجال.

